إدارة
التواصل

# صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 14/368
للنشر الفوري
28 يوليو 2014

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

**المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يوافق على اتفاق بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي مع المملكة المغربية بموجب "خط الوقاية والسيولة"**

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق جديد مدته 24 شهرا مع المملكة المغربية بموجب "خط الوقاية والسيولة" (Precautionary and Liquidity Line - PLL) بقيمة تعادل 3.2351 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 5 مليارات دولار أمريكي، أو 550% من حصة عضوية المغرب في الصندوق). ويتيح هذا الاتفاق في عامه الأول الحصول على موارد تعادل 2.941 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 4.5 مليار دولار أمريكي، أي 500% من حصة عضويتها)، على أن تزداد في عامه الثاني إلى حوالي 5.0 مليارات دولار أمريكي على أساس تراكمي. وكانت قد تمت الموافقة على عقد الاتفاق الأول في ظل الاتفاق بموجب "خط الوقاية والسيولة" لمدة عامين مع المغرب في 2 أغسطس 2012 (راجع البيان الصحفي رقم 12/287).

وأعلنت السلطات المغربية عزمها على معاملة هذا الاتفاق باعتباره وقائيا، على غرار ما قامت به في ظل اتفاق عام 2012، وأنها لا تعتزم السحب بموجب الاتفاق ما لم يشهد المغرب احتياجا فعليا لتمويل ميزان المدفوعات نتيجة تدهور كبير في الأوضاع الخارجية.

وسوف يتيح اتفاق "خط الوقاية والسيولة" للسلطات المغربية فرصة مواصلة تنفيذ برنامجها الإصلاحي الوطني الذي يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع وأكثر احتواء، بينما يكفل لها أداة مفيدة للتأمين ضد الصدمات الخارجية.

وكان "خط الوقاية والسيولة" قد استُحدِث في عام 2011 للقيام، على أساس أكثر مرونة، بتلبية احتياجات السيولة لدى البلدان الأعضاء التي ترتكز اقتصاداتها على أساسيات قوية وتتمتع بسجل أداء قوي في مجال تنفيذ السياسات السليمة غير أنها مشوبة ببعض مواطن الضعف المتبقية.

وعقب المناقشة التي أجراها المجلس التنفيذي بشأن المغرب، أدلى السيد ناويوكي شينوهارا، نائب مدير عام الصندوق ورئيس المجلس بالنيابة بالتصريح التالي:

" تعزز أداء الاقتصاد الكلي القوي في المملكة المغربية خلال السنوات الأخيرة بدعم من أساسيات الاقتصاد السليمة وقوة الأداء الكلي في مجال تنفيذ السياسات. ورغم صعوبة البيئة الخارجية، قطعت السلطات خطوات مهمة نحو الحد من مواطن الضعف، وإعادة بناء الحيز المتاح أمام السياسات ومعالجة التحديات متوسطة المدى على امتداد فترة الاتفاق الأول الذي كان يدعمه "خط الوقاية والسيولة." كذلك عكفت السلطات على ضبط أوضاع المالية العامة في المغرب بينما سعت لتنفيذ جدول أعمال للإصلاحات الهيكلية بهدف معالجة مواطن الضعف، وتعزيز القدرة التنافسية، ودعم تحقيق نمو أكبر وأكثر احتواء. وتجدر الإشادة على وجه الخصوص بالتقدم الملموس الذي تحقق في إصلاح نظام الدعم.

"ولا تزال البيئة الخارجية خاضعة لمخاطر قصور كبيرة. وبصفة خاصة، فإن طول الفترة التي قد يستغرقها النمو وتحقيقه بوتيرة أبطأ من المتوقع في أوروبا في الوقت الحاضر، أو ارتفاع التقلب في الأسواق المالية، أو حدوث طفرة في أسعار النفط نتيجة للتوترات الجغرافية–السياسية يمكن أن يؤثر على الاقتصاد المغربي تأثيرا ملموسا. وفي هذا السياق، سيواصل الاتفاق اللاحق بموجب "خط الوقاية والسيولة" توفير التأمين لدعم السياسات الاقتصادية التي تنتهجها السلطات.

وذكر السيد شينوهارا أن "السلطات ملتزمة بمواصلة الحد من مواطن الضعف في المالية العامة والحساب الخارجي بينما تعمل على إرساء الدعائم لتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، سيكون من الضروري مراقبة النفقات وكذلك المضي قُدُما في إجراء الإصلاحات الرئيسية، بما فيها إصلاح نظم الدعم ومعاشات التقاعد والضرائب. وسيكون اعتماد قانون أساسي جديد للموازنة في الوقت المناسب ضروريا من أجل تعزيز إطار الموازنة وتحديثه. ومن شأن الانتقال إلى نظام أكثر مرونة لسعر الصرف، بالتنسيق مع سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى، أن يساعد على دعم القدرة التنافسية وتعزيز قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات. ويكتسب المُضي قُدُما في إجراء الإصلاحات الهيكلية من أجل تحسين مناخ الأعمال، والنظام القضائي، وإمكانات الحصول على تمويل، وتحسين أوضاع سوق العمل أهمية بالغة في تحقيق نمو أعلى وتوفير مزيد من فرص العمل."

وانضمت المملكة المغربية إلى عضوية صندوق النقد الدولي في عام 1958 وتبلغ حصة عضويتها 588.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 903.4 مليون دولار أمريكي).